تأثير سياسات دول الجوار على مستقبل الموارد المائية في العراق

م. خالد جواد سلمان

جامعة بابل/ كلية التربية الاساسية

Effects of the Neighbouring Countries' Policies on the Future of Water Resources in Iraq

Lect. Khalid Jawad Salman

University of Babylon / College of Basic Education

Khaled.gawad@uobabylon.edu.iq

Abstract

Water has become increasingly important today because it is one of the fundamental components of development and different concepts of contemporary economic, social, health, and due to the water resource depletion and pollution due to the irrational use and policies adopted by some countries, especially countries in the headwaters of rivers may impact on water quantity and quality of the riparian States on these rivers. To preserve the rights of States participating in the international rivers endorsed United Nations international water law in 1994 to the uses of the non-navigational uses of watercourses,

مقدمة

لقد تعاظمت أهمية المياه اليوم لكونها تمثل احدى المقومات الاساسية للتنمية بمختلف مفاهيمها المعاصرة الاقتصادية والاجتماعية والصحية. ونظرا لما يتعرض له مورد المياه من استنزاف وتلوث بسبب الاستخدام غير الرشيد والسياسات التي تعتمدها بعض الدول لاسيما دول منابع الانهار قد اثر على كمية ونوعية المياه للدول المتشاطئة على هذه الانهار. وللحفاظ على حقوق الدول المشتركة في الانهار الدولية فقد اقرت الامم المتحدة قانون دولي للمياه في العام ١٩٩٤ لاستخدامات المجاري المائية للأغراض غير الملاحية الذي تضمن عدد من المواد التي تؤكد الحقوق المشتركة للدول المتشاطئة كافة وعدم الاضرار بالغير. ويعد العراق كونه دولة مصب أحد الدول المتضررة من سياسات دول المنبع (تركيا وايران وسوريا) نتيجة المشروعات والبرامج التي تنفذها الدول المذكورة دون مراعاة لحقوق العراق بمياه الأنهر المشتركة معها حيث انخفض منسوب نهر الفرات عند الحدود السورية في منطقة القائم من معدله الطبيعي البالغ نحو ٢٨،٥مليار متر مكعب الى نحو ١٢،٤ مليار متر اي نسبة انخفاض ٦٥،٥% وكانت اكبر نسبة انخفاض في السنة الاولى لمليء الخزان المذكور في العام ١٩٩٠ التي بلغت بنحو ٦٨،٨% كما ان ايران هي الاخرى قد اقامت مشاريع على منابع نهر ديالى والطيب واللزاب الاسفل

وقد حاولت السياسات المائية منذ انشاء مجلس الاعمار في العهد الملكي وحتى نهاية التسعينات من القرن الماض التركيز على جانب عرض المياه وتتجلى أهداف هذه السياسة في توفير المياه لنحو ١٢ مليون دونم من الاراضي التي تزرع ريا حاليا وهي تشكل نحو أكثر من نصف المساحة التي تزرع في العراق في حين نجد ان المساحة التي تزرع في تركيا باعتمادها على مياه نهري دجلة والفرات لا تشكل سوى ٢,١% من اجمالي المساحة المزروعة فيها ونحو ١٤,١٦% في سوريا من مجموع المساحة المزروعة فيها الامر الذي يعكس اهمية مياه نهري دجلة والفرات لتنمية الزراعة العراقية.

الكلمات المفتاحية: النظام البيئي، طبيعة مجرى النهر، الجزر النهرية، الاتفاقيات الدولية، الانهار الحدودية، السياسة المائية التركية.

مشكلة البحث

ماهي التحديات التي يواجها مستقبل الموارد المائية في العراق جراء سياسات دول الجوار العراقي.

فرضية البحث:

يواجه الامن المائي العراقي تحديات كبيره جراء سياسات دول الجوار تتمثل بالمشاريع الكبيرة التي عملت تلك الدول على اقامتها.

مبررات البحث

برزت هذه الظاهر في أواسط الثمانينيات والبالغة الأهمية بالنسبة للعراق والتي تكمن وراءها معطيات وعوامل عدة والتي أهمها ما يلي:

أ: الموقع الجغرافي للعراق والذي يقع بين الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم، وتبلغ المساحة الكلية للعراق بحدود ١٤ مليون كم٢، أي حوالي ١٠% من مساحة العالم.

ب: معظم مناطق العراق يغطيها المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي وهذان المناخان يتصفان بارتفاع درجة الحرارة وصفاء الجو وتركز الإشعاع الشمسي مما يساعد على زيادة كميات التبخر.

ج: يعد المياه من أهم ضوابط الإنتاج الزراعي، وهو بالنسبة للمناطق الجافة في العراق يعد العنصر الرئيس الذي يحدد أطار إمكانيات الأرض الإنتاجية.

هـ: نقص الرقعة المروية فيا يرجع إلى قلة الأنهار والمجاري المائية، السطحية والجوفية، بقدر ما يرجع إلى سوء استغلال بعضها، وعدم استغلال البعض الأخر، فهناك مساحات واسعة بحاجة إلى سدود وخزانات للتحكم في مياه الأنهار

و: التفاوت في كمية الأمطار الساقطة بين اقسام سطح العراق من قسم إلى أخرى ومن سنة لأخرى، ومع ذلك فان ثلاثة أرباع الأراضي المزروعة تعتمد على المطر كمصدر رئيس من مصادر الري.

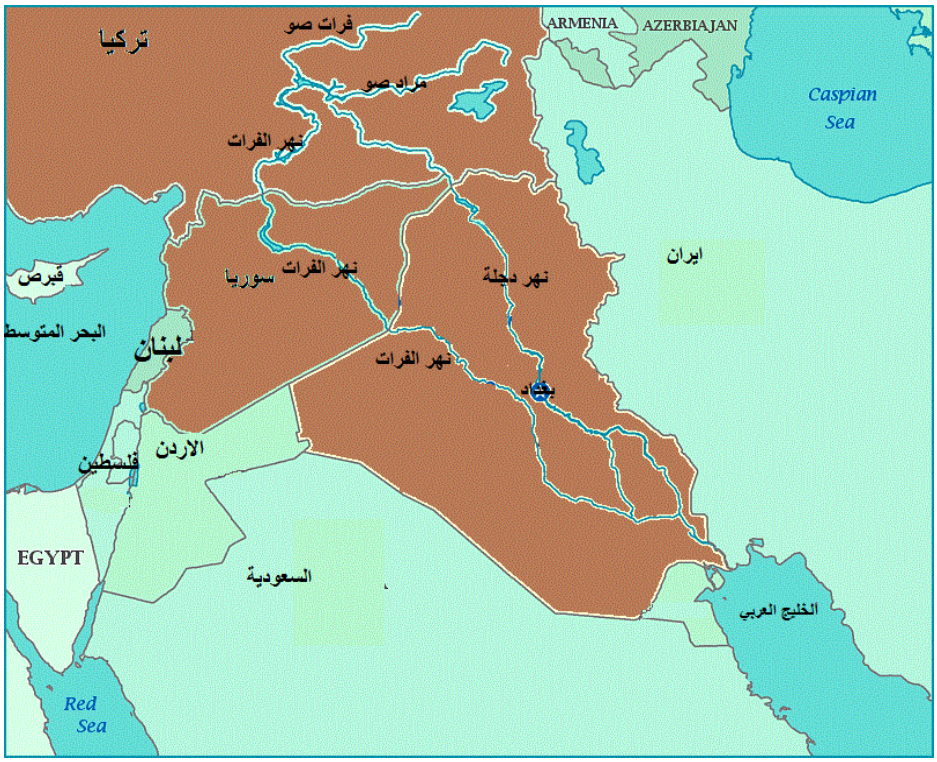

المبحث الاول

سياسات الدول المتشاطئة مع العراق

١. السياسة المائية التركية:

تعد تركيا من الدول الغنية بمواردها المائية الى الدرجة التي توصف بكونها دولة ذات تخمه مائية حيث تقدر مواردها السنوية بنحو ٢٠٣ مليار/م^{3} لما تتمتع به تركيا من هطول مطري وثلجي كبير يقدر بنحو ٦٠٠ مليار مكعب سنويا وتمد هذه الامطار اكثر من ٢٦ نهر رئيسا في تركيا يتم تغذية معظمها من داخل تركيا وبمقدار ١٩٦ مليار ونحو ٧ مليار يتم تغذيته من خارجها هذا اضافة الى نحو ٩،٥ مليار م^{3} من المياه الجوفية وعليه نجد ان السيا ة المائية التركية لاسيما المنفذة على نهري دجلة والفرات تتعدى الاهداف الاقتصادية الى تحقيق اهداف سياسية وامنية واجتماعية من خلال تطوير منطقة جنوب شرقي الأناضول المضطربة امنيا[١]

استخدامات التركية للمياه وأثرها على نوعية المياه وخصائصها

أن تطور التكنولوجي في تركيا اثر بدرجة كبيره على نوعية وكمية المياه الواصلة إلى سوريا والعراق، حيث إن المياه الوصلة إلى المناطق الوسطى والجنوبية من العراق تكون أما مياه مالحة آو ملوثة آو نسبة الغرين والطمي تكون عالية وكما يأتي:

أولا: زيادة نسبة الملوحة في المجاري السفلى (العراق بسبب راجعات المياه والبالغة نسبتها (٣٠ %) في تركيا (٢٠ – ٣٠) في سوريا أو كثرها عند دخول نهر الفرات سوريا، مع العلم أن نسبة الملوحة المقبولة في المياه يجب أن تكون (١,٥%) للأغراض الري الجيد. ولهذا سوف تتكون اثأر سلبية متلاحقة على الأراضي والإنتاج الزراعي مع ظهور بوادر السبخة والبور[٢]

ثانيا: قلة كميات الغرين – الطين الأحمر – التي ينقلها نهري دجلة والفرات وخاصة في موسم الفيضان نتيجة الاستثمار التركي بكميات كبيرة من مياه النهرين، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تعطيل خصوبة التربة وظهور بوادر التصحر.

ثالثا: التلوث بسبب مياه المرتفعات لان الفضلات ستعود إلى النهرين بدون معالجة مباشرة من مجالات الري في الأراضي التركية لعدم تزويدها وإعادة خلطها مع مياه النهر، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة المشكلات الصحية، فقد أشار التقرير الدولي لعام (١٩٧٧) إلى انتشار عدد من الإمراض الجلدية والباطنية مثل الكوليرا في حوض نهر[٣] البليخ والخابور روافد نهر الفرات في سوريا وقوع العديد من المشاريع من المنشاة الصناعية قرب مجرى النهرين قبل دخولهم العراق.

تأثير المشاريع المائية التركية على متطلبات الأمن المائي العراقي:

أولا: أن هذه المشاريع تتيح لتركيا أكثر من (١٠٠) مليارم٣ من مياه نهري دجلة والفرات والتي تتطلب توفير كميات كبيرة من إيرادات النهرين بحدود (٤٠ ة– ٥٠ %) من الإيراد المائي لنهر دجلة، وبحدود (١٧,٥ – ٣٤%) من الإيراد السنوي لنهر الفرات كما يتضاعف المستهلك عندما تنتهي المشاريع وعندما سوف يتم التحكم بنسبة (٨٠%) من مياه نهر الفرات[٤]

ثانيا: ان كمية المياه التي ستطلقها تركيا عبر النهرين بداية القرن القادم لا تزيد عن (٢٧) مليار م٣ سنويا وهذا سوف ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسوريا والعراق ويلق ضررا فادحا في مجالات الري، الزراعة والصناعة.

ثالثا: الإضرار بمشاريع توليد الطاقة الكهربائية خاصة أن سوريا والعراق تصنعان خططها بإقامة السدود لتوليد الطاقة على أساس المعدل السنوي لجريان المياه في النهرين

رابعا: إن الوطأة سوف تكون اشد على العراق لأنه سيتأثر بالحصة المائية الأخيرة لدول المصب.

خامسا: من الآثار التي سوف يتركها مشروع الكاب عن الأمن القومي العربي والأمن المائي العربي هو انه في منطقة المشروع توجد ثلاث قواعد لحلف الشمال الأطلسي المنتشرة في تركيا البالغة (١٤) نقطة سيطرة وهذه القواعد توجد في مناطق ديار البكر، وماردين مع وجود القواعد العسكرية الأمريكية في انجر ليك وبطحان. وهذه الحقيقة سوف يكون لها تأثير كبير لان تركيا سوف تكون غير قادرة على التفاوض على جيرانها العرب في مسائلة المياه المشتركة.

سادساً: ان مجموعة الأراضي التي سوف يرويها المشروع وبضمتها المساحة المروية حاليا (١,٦٢٨) مليون هكتار، وان المياه الأزمة تقدر (١٣,٤) مليار م٣

سابعا: ان الوارد المائي الذي ستطلقه تركيا في القرن القادم وبعده إكمال مشاريعها عام ٢٠٠٥ سوف يكون بحدود (٢٧) مليار م٣ سنويا لكلا النهرين وان هذا لا يعني متطلبات سوريا والعراق المائية التي سوف تصب نهاية القرن قرابة (٨٠) مليار م٣ سنويا منها (١٥)مليار م٣ سنويا لسوريا و(١٤)مليار م٣ سنويا للعراق[٥]

المبحث الثاني

الاثار السلبية للمشاريع التركية

لقد ترتب على انجاز بعض أقسام المشروع نقص كبير في كمية المياه الواردة إلى العراق وصاحب ذلك تردي في نوعية تلك المياه ومن المتوقع ان تتضاعف تلك التأثيرات بعد انجاز المشاريع التي تخطط سوريا لإنشائها. فأضاف إلى الآثار السيئة التي ستصيب النشاط الصناعي والزراعي في حوض النهرين فإنها تنبؤ أيضا بحيث كل بيئة سبب تلوث المياه جراء استخدام المواد الكيماوية في الزراعة الأراضي التركية التي سترويها مياه تلك المشاريع عندما يجري تصريفها باتجاه مجرى[٦]النهر مرة أخرى. ان لكل هذه النتائج عواقب خطيرة على مجمل نواحي الحياة في حوض النهرين في القطر وخاصة على الحياة الزراعية.

الآثار السلبية:

أولا: أن المشروع سيستهلك كميات كبيرة من المياه تقدر بنصف المعدل السنوي لإيرادات نهر الفرات. أن إجمالي وارد نهر الفرات عند الحدود التركية السورية هو (٣٢٠) مليارم٣. وكما أسلفنا فان الاحتياج المائي للمشاريع التركية على نهر الفرات عند إكمالها سيكون نحو (١٥,١٠٦) مليارم٣ (عدا الضائعات من التبخر في الخزانات التي تقدر بـ (٢,٨) مليارم٣ فان ما سيصل من مياه إلى الحدود العراقية السورية سيكون نحو (٨,٤٥) مليلرم٣ كمعدل (بضمنها المياه الراجعة من المشاريع الروائية في كل من تركيا وسوريا وبنوعية مياه رديئة تبلغ مساحتها نحو (١٣٠٠) جزء بالمليون في حين يقدر الاحتياج المائي في حوض الفرات عند مساحة (٤) ملايين دونم مع الاحتياجات الأخرى بـ(٢١) مليار م٣ سنويا ويلاحظ حصول بعض بمقدار (١٢,٥) مليار م٣.سنويا أما معدل وارد النهر (دجلة) عند الحدود العراقية – التركية[٧] فهو (١٢) مليار م٣. ويبلغ الاحتياج المائي للمشاريع التركية عند انجازها نحو (٦,٢) مليارم٣ تضاف إليها[٨]. الأزمة الإرواء مساحة (٢٢٧) ألف هكتار ولذلك فان الحصة المتبقية تقدر بنحو (١٠) مليارات م٣ وهي أيضا أمل من الاحتياج المائي للقطر.

ثانيا: تتأثر نوعية المياه الواردة إلى القطر واحتمال كونها للأسباب التالية:

أ. زيادة ملوحة التربة نتيجة إعمال البزل.

ب. احتوائها على ملوثات كيماوية بسبب استخدام الأسمدة الكيماوية في الزراعة.

ت. طبيعة الأراضي الحسينية والطبوغرافية المنطقة التي سيتم إرواءها لأول مرة بعد انجاز المشاريع المخططة لها[٩].

ثالثا: ان السدود هي منشئات ضخمة تتحكم بمياه النهر بصورة كاملة إذا ان إنشاؤها يجعل إطلال المياه في مؤخرة السد أمراً مرتبطا بسياسة تشغليه وفق أغراض إنشاؤه لتوليد الطاقة الكهربائية والسيطرة على الفيضانات وإرواء مساحات من الأراضي الزراعية وقد تتعارض تلك السياسة مع السياسة التشغيلية للمواد المائية للقطر مما يعوق تنفيذ الخطط الموضوعية.

رابعا: ان فترة ملئ خزانات السدود قبل تشغيلها هو ما يسمى بـ (الخزن الميت او الساكن) يتطلب حجز مياه النهر لفترة محدودة مما يعرض القطر خلالها الى إضرار وقتية كبيرة كما حدث عند مليء خزان كيبان في تركيا والطبقة في سوريا عامي (١٩٧٣ = ١٩٧٤) وكذلك عند ما ملئ خزان أتاتورك عام (١٩٩٠)[١٠].

خامسا: سيكون للسدود التركية المخطط لها القابلة لاستيعاب معظم الموجات الفيضآنية التي يعتمد عليه في ملئ الخزانات وبذلك سيكون لدى تركيا إمكانية حرمان العراق وخاصة خلال السنوات التي ستكون مواردها المائية قليلة من ملئ خزانات المقامة على النهرين(١١).

سادسا: ان السدود والمشاريع الروائية المرتبطة بها التي تنفذها تركيا على نهر دجلة قرب الحدود العراقية التركية وخاصة سد جزرة واليسو، ستخلق واقعا زراعيا جديدا قرب الحدود وستكون هنالك مدن وقرى وحضور سكاني بأيه صوره أخرى مما قد يثير مشكلات أمنية فيها(١٢).

سد اليسو

Maps.google.iq

المعلومات الفنية لسد (اليسو Ilisu)

ت	التفاصيل	
1	النهر	دجلة الرئيسي
2	نوع السد	إملائي + ركامي
3	الهدف من إنشائه	الطاقة
4	منسوب قمة السد	530 م
5	منسوب الخزن الفيضاني الأقصى	528 م
6	منسوب الخزن الاعتيادي	525 م
7	منسوب الخزن الميت	485 م
8	حجم الخزن الكلي	11.40 مليار م^3
9	حجم الخزن الاعتيادي	10.41 مليار م^3
10	حجم الخزن الميت	3.03 مليار م^3
11	التصريف الأقصى من المسيل المائي	17100 م3/ثا
12	طاقة التوليد Installed capacity	1200 ميكاواط
13	طاقة التوليد السنوية	3830 كيكاواط ساعة
14	ارتفاع السد من أرضيته (الأسس)	138 م
15	التبخر السنوي	1369 ملم
16	المساحة السطحية لبحيرة الخزان	324 كم^2 (عند الخزن الفيضاني)
		300 كم^2 (عند الخزن الاعتيادي)
		111 كم^2 (عند الخزن الميت)

Maps.google.iq

سابعا:

أن من التأثيرات السلبية للسدود والمشاريع الاروائية التي تقيمها تركيا هو احتمالات تأثيرها المباشر على مجمل العلاقات السياسة بين البلدين خاصة اذا مراعين ما يأتي:

أ. أن القضية المياه تبرز على الصعيد الدولي تحديا جديدا من التحديات التي يمكن إن تهدد الأمن ولا يجب ان تستعد له كل الأطراف إقليميا ودوليا والذي قد تصل إلى حالة الحرب.

ب. ان من ابرز خصائص أزمة المياه في المنطقة هي استخدام المياه كسلاح سياسي وورقة ضغط للمساومة على وضع حلول لمشكلات أخرى وينطبق هذا المفهوم على مشكلة نهري دجلة والفرات اذا لا تخفى الدوافع السياسية وراء طبيعة السياسة المائية التركية بشان الموضوع.

ث. ان عنصر الماء رشح لان يؤدي دورا مهما في إعادة توزيع خريطة القوى السياسية في المنطقة بحيث تصبح الدول ذات الوفرة لمصادر المياه هي القوة الإقليمية الجديدة.

ج. تروج الدوائر الغربية لتخزين الماء إلى سلعة تباع وتشترى مثلها مثل النفط وتتعاون إسرائيل مع تركيا في العمل على تثبيت هذا المفهوم وخلق اتفاقيات ثنائية(١٣).

المبحث الثالث

السياسات المائية الايرانية:

(أ) المشاريع المقامة على الانهار في المنطقة الشمالية والمتمثلة بأنهار وروافد (نهر بناوة سوتة ونهر باني ونهر زرواة ونهر كولة) ومن اهم المشاريع التي اقامتها ايران على هذه الانهار هي شق ثلاث قنوات لسحب مياه نهر (بناوة سوته) الذي يغذي نهر الزاب الصغير مما اثر على مياه النهر المذكور.

(ب) المشاريع المقامة على انهار المنطقة الوسطى لاسيما منطقة ديالى حيث هناك ١١ نهر او رافد من اهمها نهر الوند الذي ينبع من جبال ايران الغربية ويدخل الاراضي العراقية ليسير مسافة ٥٠ كم ثم يصب في نهر ديالى وقد اقامت ايران على هذا النهر قناتين هي قناة (قصر شيرين) وقناة (خسروي) مما اثر بشكل كبير على تدفق مياه نهر الوند داخل الاراضي العراقية.

(ت) المشاريع المقامة على انهار المنطقة الجنوبية لقد قامت ايران با العديد من المشاريع على الانهار في المنطقة الجنوبية دون تشاور مع العراق حول الموضوع ومن اهمها المشاريع المقامة عي نهر الكارون الذي يعد الرافد الرئيس لشط العرب ويصل وارده السنوي نحو ٢٧ مليار م^{3} وقد اثرت بشكل كبير على كمية المياه المتدفقة الى شط العرب وتسببت في زيادة نسبة الاملاح في مياهه كما ان المشاريع المقامة على الانهر (الطيب ودويريج والكرخة والاعمى) قد اثرت بشكل(١٤) كبير على المياه المتدفقة داخل الاراضي العراقية والتأثير على المساحات الزراعية.

شط العرب:

هو المنفذ الملاحي الوحيد للعراق الى الخليج العربي ويتكون من التقاء نهري دجلة والفرات عند كرمة علي جنوب العراق ويصب فيه نهر الكارون ويبلغ طول الشط (٢٠٤كم) ويقع نصفه في الاقليم العراقي في كلتا ضفتيه والنصف الاخر بين العراق وايران يخضع لسيادة العراق ماعدا استثنائيين امام المحمرة وعبادان ولمسافة (٢٠ كم) يتبع خط التالوج (١٢) وكانت الحكومة العراقية تتولى ادارة الملاحة فيه الا ان ايران الغت معاهدات الحدود لعام ١٩٣٧ من جانب واحد عام ١٩٦٩ وبعد مفاوضات توسطت الجزائر فيها ثم ابرام معاهده جديدة عام ١٩٧٥ مع ثلاث بروتوكولات لتحديد الحدود البرية النهرية نصت المادة التاسعة من بروتوكول تحديد الحدود النهرية على تدويل شط العرب وجعل خط التالوج حدا بين الدولتين كما نصت على حرية الملاحة فيه (١٣) وقد اغلق شط العرب في وجه الملاحة الدولية منذ بداية النزاع المسلح في ايلول عام ١٩٨٠ وقام العراق من جانبه الغاء معاهدة ١٩٧٥ في ١٧ ايلول عام ١٩٨٠ وعلى الرغم من انتهاء الحرب بين الدولتين في اب ١٩٨٨ الا ان شط العرب لازال معظمه غير صالح للملاحة حتى الان وقد قامت ايران ببناء سد على نهر الكراون مخالفة بذلك التزاماتها الدولية(١٥).

الانهار الحدودية:

توجد عدة انهار مشتركة بين العراق وايران معظمها ينبع من الجبال والمرتفعات الايرانية وتصب في العراق لتسقي الاراضي العراقية ومن هذه الانهار :الكنيكر في مندلي وكنجان جم في زر باطية والوند في خانقين والطيب ودوريج والاعمى والكرمة في ميسان.

وقد قامت ايران بعد سقوط النظام الملكي في العراق وخروجه من حلف بغداد بتحويل مياه بعض الانهار واقامت السدود على البعض الاخر وحولت مياهه الى الاراضي الايرانية خلافا للأحكام الواردة في محاضر جلسات لجنة تخطيط الحدود لسنتي ١٩١٣. ١٩١٤ التي نصت على حصص العراق من مياه هذه الأنهار(١٦).

٣. السياسات المائة لسوريا:

يشترك العراق وسوريا بنهري دجلة والفرات وقد ألقت الخلافات الأساسية بظلالها على عملية التنظيم والتشاور بمسألة الاستفادة من مياه نهري دجلة والفرات خلال العقود الماضية.

سد الطبقة أو سد الثورة والذي انشأ في العام ١٩٧٤ وبطاقة تخزينية تقدر بنحو ١١,٩ مليار م^{٣} لإرواء مساحة تصل الى ٦٤٠ الاف هكتار[١٧]. وصل عدد السدود في تركيا الى ٥٧٩ سد تم انشاها لغرض امدادات لمياه الري وتوليد الطاقة الكهربائية والتحكم في الفيضانات معظم هاذه السدود صخريه او ترابية القدرة التخزينية لهاذة السدود تقدر ١٥٧ كيلو متر مكعب وتقدر الاجمالية للسدود ٦٠١ كيلو متر مكعب ٠ من بين هاذه السدود سد اتاتورك على نهر الفرات من اكبر عشرة سدود عالميا تبلغ قدرته التخزينية ٧–٤٨ كيلو متر مكعب وتبلغ مساحة سطح الخزان ٨١٧ كيلو متر٠ يبلغ طول نهر الفرات في سوريا ٦٨٠ كم قامة الحكومة السورية بأنشاء عدة سدود على نهر الفرات من اهمها سد الطبقة كما مبين في الصورة

سد الطبقة في سوريا

Maps.google.iq

حقوق العراق المائية من منظور القانون الدولي

يوجد في العراق انهار دولية كثيرة اهمها نهر دجلة والفرات والروافد التي تصب في دجلة الخابور، الزاب الكبير، الزاب الصغير، ديالى ويكون العراق المجرى الاسفل لجميع هذه الانهار التي تنبع من تركيا باستثناء الزاب الصغير وديالى اللذين ينبعان من ايران الى جانب وجود العديد من الانهار الصغيرة الحدودية لذا سنعرض لها بإيجاز[١٨]

الفرات: يتكون نهر الفرات بعد التقاء فرعية الرئيسين فرات صو وطوله (٦٠٠كم) ومراد صو وطوله (٤٠٠كم) وذلك في مدينة كبيان ويقطع مسافة (٢٤٠كم) في الاراضي التركية ويدخل بعدها الاراضي السورية ليجري فيه مسافة (٦٨٠كم) وخلال هذه المسافة يصب فيه ثلاثة روافد هي الساجور، البليخ، والخابور ليدخل بعد ذلك الاراضي العراقية ليجري فيه مسافة (١٢٠٠كم) اي حوالي ٥٢% من مساحة العراق من طول النهر حيث يخترق اراضي تقدر مساحتها ٥٩%من مساحة العراق ويعيش عليها ٣٣% من سكانها وكان يبلغ متوسط ايراده السنوي في العراق (٢٩) مليار قبل اقامة تركيا السدود على نهر الفرات[١٩]

اما نهر دجلة فأنه ينبع ويتغذى في معظمه من مياه السفوح الجنوبية لجبال طوروس الشرقية واهم روافده الزاب الكبير والخابور ويبلغ طوله ١٧١٨كم في تركيا (٣٠٠كم) وفي العراق (١٤١٨كم) في تركيا (٣٠٠كم) وفي العراق (١٤١٨كم) ويبلغ متوسط ايراده السنوي (٤٢) مليار م^{3}.

الاتفاقيات الدولية:

بعد تفكك الامبراطورية العثمانية بفعل الحرب العالمية الاولى اصبح النهران دوليين نظرا لوقوعهما في اراضي اكثر من دولة ومن اجل ضمان حقوق دولة الكبرى الاسفل (العراق) عقدت بريطانيا وفرنسا بوصفهما الدولتين المنتدبتين على العراق وسوريا اتفاقية في باريس في ١٩٢٠/١٢/٢٣نصت مادتها الثالثة على[٢٠]:

((في حالة ما اذا كان تنفيذ اي مشروع من جانب فرنسا لتنظيم الري في سوريا يترتب عليه نقص المياه في الفرات وفي دجلة بدجة كبيرة عند دخول النهرين في وادي الرافدين فيجب تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشروع قبل تنفيذه)) كما نصت معاهدة صلح لوزان المعقودة في نيسان ٢٤ تموز ١٩٢٣ بين تركيا ودول الحلفاء في مادتها ١٠٩ على انه [٢١]

((اذا لم يوجد نص يخالف ذلك فأنه اذا نتج عن تعيين الحدود الجديدة ان نظام المياه في دولة يتوقف على الاعمال المنفذة في إقليم دولة اخرى او عندما ينتفع بإقليم احدى الدول بمقتضى عرف قائم قبل الحرب المياه والطاقات التي يوجد منبعها في اقليم دولة اخرى فانه يعقد اتفاق بين الدول صاحبة الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منها))

وقد قبل العراق وسوريا الاحكام الواردة في هاتين المعاهدتين بعد حصولهما على الاستقلال كما عقد العراق مع تركيا معاهدة صداقة وحسن الجوار في اذار ١٩٤٦ والحقت بها ستة بروتوكولات يتضمن البروتوكول الاول منها تنظيم مياه دجلة والفرات وروافدهما وقد جاء في المادة الخامسة من البروتوكول ما يأتي: (تقوم تركيا بتزويد العراق با المعلومات الخاصة با المشاريع والاعمال التي تنوي تركيا ان تقوم بتنفيذها في المستقبل على نهر دجلة او على نهر الفرات او على روافد هذين النهرين لتكون هذه المشروعات والاعمال على نحو يوفق بقدر الامكان بين مصالح تركيا والعراق وذلك باتفاقهما المشترك)[٢٢]

ويتضح من هذه المعاهدة ان دولتي المجرى الاعلى تركيا والمجرى الاوسط سوريا اعترفت بمراعاة الحقوق المكتسبة للعراق في مياه نهري دجلة والفرات ورافدهما لذلك لم تظهر اي مشكلة قانونية بين دول النهر الثالث حتى بدأت تركيا ثم سوريا في وضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات بعد سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ وخروجه من حلف بغداد فقد قامت تركيا سنة ١٩٦٥ البدء ببناء سد كبيان وخزانه (٣٠,٥)مليار كما قامت سوريا في اوائل ١٩٦٧ ببناء سد وخزان (الطبقة) (١١,٩) مليار قبل التوصل الى اتفاق مع العراق مما ادى الى اكبر الضرر به جراء الخزن الانفرادي لكل من هاتين الدولتين وذلك بعد ان فشلت كل المفاوضات التي جرت بين الاطراف الثلاثة [٢٣]

استمرت تركيا بتنفيذ مشاريع كبيرة على نهري دجلة والفرات جنوب شرق الأناضول مما ادى الى قطع نهر الفرات عن سوريا والعراق بنسبة الثلث كما تخطط لاحتجاز ٥٠% من مياه نهر دجلة الاتية الى العراق.

١٩١٣. ١٩١٤ التي نصت على حصص العراق من مياه هذه الانهار.

مقترحات لحفظ وتنمية موارد العراق المائية:

نعتقد بان الاساس في حفظ وتنمية الموارد المائية في العراق هو الاسراع في عقد اتفاقيات مع كل من تركيا وسوريا وايران بشأن تنظيم عملية استغلال الموارد المائية في حوضي كل من نهر دجلة والفرات فضلا عن الاحواض المائية للأنهار الحدودية العديدة الجارية بين ايران والعراق انسجاما مع مبادئ القانون الدولي العام وقاعدة العرفية ذات الصل هبا الموضع وفي ضوء احكام اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشان (استخدام المجاري المائية في الاغراض غير ملاحية) على ان تضم هذه الاتفاقية النقاط الاساسية الاتية[٢٤]:

١. تحديد حصة مائية ثابته لكل دولة من هذه الدول في مياه الانهار الدولية الجارية في العراق

٢. امتناع الدول المتشاطئة عن القيام بأي عمل انفرادي في حوض اي نهر من هذه الانهار من شأنه الاضرار الدول الاخرى المتشاطئة وخصوصا العراق.
٣. على الدول التي تعتزم القيام بمشروع مائي في حوض احد الانهار ان تدخل في مفاوضه مع باقي الدول للحصول على موافقتها
٤. انشاء لجان فنيه مشتركه بين الدول المتشاطئة لكي تصرف بشكل دائم على حسن تنفيذ بنود مثل هذه الاتفاقية
٥. التزام الدول المتشاطئة بتعاون بروح من حسن النية وعلاقة حسن الجوار في جميع المسائل المتعلقة في استغلال الموارد المائية لهذه الانهار
٦. العمل على تسوية المنازعات التي تحصل بين الدول المعنية بهذا الشأن تسوية سلميه في الوقت الذي نطمح فيه الى عقد مثل هذه الاتفاقيات ضمان لحقوق العراق في مياه الانهار الدولية الجارية فيه فأن على الجهات العراقية المعنية ان تنهج اسلوب استغلال الامثل للمياه في ترشيد الاستخدامات المتعددة لها والعمل على الاخذ بأساليب العلمية الحديثة وان تعطي اهتمام اكبر لمشروعات الخزن الاستراتيجية لمياه هذه الانهار.

بداية يمكن القول بأن مسألة المياه قد بات ينتظر اليها اليوم باعتبارها تمثل احد العوامل الرئيسية التي تهدد علاقات حسن الجوار والتفاهم المشترك في ما بين العديد من الدول وبخاصة تلك التي تقع في حوض نهر دولي معين. ولاشك في ان هذه الدول المهمة والمتزايدة للعامل الماهي في نطاق العلاقات الدولية المعاصرة انما يعزي الى مجموعه من الاعتبارات [٢٥]

١. هناك الاعتبار المتمثل في حقيقة ان العالم قد اخذ يعاني منذ عقدين من الزمن تقرير من ظاهرتي الجفاف والتصحر وقد نجم عن هاتين الظاهرتين نقص ملحوظ با الموارد المائية المتاحة با لنسبة الى العديد من الدول والى الحد الذي حمل البعض على وصف هذا الوضع با لقول بأن العالم مقدر على مجاعة مياه حقيقية.
٢. هناك الاعتبار المتمثل في تفاقم مشكلة الغذاء في العديد من الدول الانمر الذي حتم من بين بدائل اخرى ضرورة التوسع الزراعي على المستوى الافقي والرئيسي لمواجهة هذه المشاكل
٣. هناك ايضا التزايد المطري في استخدام المياه في الاغراض الصناعية فضلا عن زيادة الطلب عليها نتيجة لتوسع في استخدامها للأغراض المنزلية والذي زاد معدله في درجة ملحوظه في العقود الأخيرة نتيجة التطور العلاقات الاجتماعية في الدول عموما[٢٦].
٤. هناك الاعتبار المتمثل في ظاهرة الانفجار السكاني التي باتت تنذر بوقوع مشكلات عديده في بعض الدول الامر الذي استلزم ضرورة التوسع في مشروعات التنمية الاقتصادية بهدف استيعاب الزيادة السكانية وتوفير مصادر الغذاء وفرص العمل المناسبة لها وهذا السياق فقد نظر الى موارد المياه باعتبارها هي تشكل احد الركائز الاساسية التي يمكن ان تنهض عليها اي خطة وطنية طموحة للتنمية الاقتصادية خاصة في المجالين الزراعين والصناعي وبوصفه عامه يمكن القول ان المنازعات التي تظهر بين الحين والاخر بين الدول المشتركة في حوض نهر دولي معين بشأن حقوق كل منها في الافادة من مياه هذه الانهار سوى في اغراض الشرب او الصيد او الاستخدامات الصناعية المختلفة وحتى فيما يتصل بتوليد الطاقة الكهربائية انما يطرح على الباعثين في نطاق القانون الدولي والعلاقات السياسية الدولية سؤال رئيسي الى اي مدى يصح القول بأن هذا القانون الدولي يشتمل على قواعد احكام يمكن الرجوع اليها كل مثل هذه المنازعات بطريقه سلميه وبما يكفل حد ادنى معقول الى تطبيق مبادئ حسن الجوار ويحفظ في الوقت نفسه الحقوق المشروعة لكل دوله من دول الحوض النهري فيما يتعلق الإفادة من موارد النهر الدولي[٢٧].

لاشك لدينا محاوله علميه للإجابة عن هذا السؤال وكيف ينبغي ان يرعى فيها ضرورة التميز بين حالتين.

الحالة الاولى:

فهي تلك التي تكون فيها بإزاء اتفاقات دولية معيه تنظيم طريقه الإفادة من مواد الانهار الدولية فيما بين الدول المشتركة في حوض النهر والاصل وهنا لا توجد صعوبة كبيره تعترض طريقه التسوية السليمة لأي نزاع ينشأ بين دولتين او اكثر والفيصل في هذا الامر هو الرجوع الى احكام الاتفاق او الاتفاقات الدولية ذات الصلة[٢٨].

الحالة الثانية:

هي تلك الحالة التي لا توجد فيها اتفاقات من هذا النوع المشار اليه فهنا ربما يصح لنا بأن الخلاف بين الدول النهرية او الدول المشتركة في حوض نهر دولي معين يكون واقعا لا محال وذلك لا نه في غياب وجود الاتفاقات يمكن لبعض هذه الدول او لاحداها على الاقل ان تتمسك مثلا بما شاع الفقه القانوني الدولي من نظريات باتت مرفوضه اليوم وبشده كنظرية السيادة المطلقة لدولة النهائية على الجزء من النهر الدولي الذي يقع داخل اقليمها ولقد جرت محاولات عديده من جانب بعض القوى المعادية للعرب لاستخدام المياه والتهديد في استخدامها كسلاح سياسي ضد بعض الدول العربية فان قد يكون من الامور ذات الدلالة ان نشير في بعض الخصوص الى بعض المحاولات التي جرت في التاريخ المعاصر منها المحاولات المتكررة من جانب اسرائيل ومنذ اوائل الخمسينيات الى استحواذ على اكبر قدر ممكن من الموارد المائية العربية ومحاولة اثيوبيا من حين لأخر في استخدام مياه النيل كسلاح سياسي ضد مصر الذي يعتمد اقتصادها على هذه المياه لدرجه اساسية ويمكن القول على هذا الخصوص على التحسن الذي طرا على العلاقات العربية التركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يحل بقيام تركيا من وقت الى اخر با اثارة الخلافات حول مسئولة مياه نهر دجله والفرات مع سوريا والعراق با الإضافة الى ذلك هناك الاطماع الايرانية المستمرة في مياه شط العرب كمرر مائي حيوي وكمصدر للمياه في الوقت نفسه وهي ليست وليدة اليوم[٢٩].

ولما كانت الموارد المائية في اغلب مناطق العالم العربي تعتمد اساس على الانهار والنظر الى ان هذه الانهار تقع منابعها خارج الاقاليم العربية (النيل والفرات ودجله) واما انها تشكل حدود سياسيه تفصل بين الاقاليم وبين اقاليم اخرى غير عربية (شط العراب ونهر السنغال) ناهيك عن نهر الاردن الذي يفصل بين الاردن وبين الاراضي الفلسطينية التي قامت عليها دول اسرائيل.

والانخفاض المستمر مما يهدد الامن المائي والغذائي للدولتين العرق وسوريا في الوقت الحاضر والمستقبل، وهذه الدول هي بأمس الحاجة للمياه لأغراض التنمية الشاملة[٣٠].

الاستنتاجات

تأثير سياسات دول الجوار على مستقبل الموارد المائية في العراق والوطن العربي مسالة ذات إبعاد متعددة، وجدير بالاهتمام وبحاجة إلى وضع سياسات وخطط عربية تنموية من اجل الاستثمار الأمثل للموارد المائية التي تتميز بالتباين المكاني وألزماني والندرة والمحدودية، وبالتالي فان المياه ذات حدين إما ان تكون عامل قوة يدعم الاقتصاد العراقي والسوري او ضعف استراتيجي، وعلى العرب ان يتنبهوا جيدا إلى المياه ألان تشكل محورا رئيسيا يلعب دورا هاما واستراتيجي في رسم وصياغة سياسات دول المنطقة اكبر من الدور الذي يلعبه النفط، سيما وان الدول التي تتوفر في أراضيها منابع المصدر المائي لها القدرة في التحكم بكمية المياه التي تصل إلى الدول الأخرى (دول المصب) وهذا يجعلها قادرة على ممارسة بعض الضغوط السياسية والاقتصادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهذا الأمر ينطبق على انهار رئيسة متعددة في الوطن العربي منها دجلة والفرات والنيل والسنغال، وبالتالي فان الأمر سينعكس على الأقطار العربية.

وبحكم الموقع الجغرافي للوطن العربي فان دوله تتأثر سلبيا بإجراءات دول العربية بشكل مضاعف، ويهدد الحياة السكانية بمخاطر كبيرة ومتنوعة (اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا) وهذا الامر ترفضه كل القوانين الدولية والمبادئ الإنسانية، الا ان دول المنبع تحاول دائما ان تمس في سياساتها من خلال سيطرتها على منابع ا لمياه، وذلك يعتبر حجر عثرة في تحقيق المصالح المائية العربية، فدول المنبع تستمر ببناء الدول العربية من المياه للنقصان والانخفاض المستمر مما يهدد الامن المائي والغذائي للدول العربية في الوقت الحاضر والمستقبل، وهذه الدول هي بأمس الحاجة للمياه لأغراض التنمية الشاملة.

التوصيات:

١- وضع الأمن المائي العربي في قمة مفاهيم امن العرب وجودا واقتصادا وحضارة والنظر إلى الثروة المائية العربية نظرة شمولية وقومية متكاملة.

٢- إنشاء بنوك للمعلومات القطرية والإقليمية مرتبط ببنك عربي معلوماتي لغرض توفر المعلومات والبيانات عن الأحواض المائية السطحية منها والجوفية.

٣- الاستمرار في عقد اللقاءات العربية والإقليمية وبإشراف الجامعة العربية والهيئات والمؤسسات التابعة لها، لغرض التبادل ألمعلوماتي والخبرة والاستشارة.

٤- استحداث هيئة قومية متخصصة بشؤون المياه من حيث الإدارة والدراسة والتخطيط والاستثمار على الصعيد العربي.

٥- حماية الموارد المائية وتنميتها وترشيد استثمارها وكيفية استخدامها وتخزين مياه الإمطار سطحيا وجوفيا واقامة السدود التخزينية لتغذية المياه الجوفية.

٦- إجراء الدراسات الميدانية لتقدير المخزون المائي الإجمالي قطريا وعربيا وإقليميا.

٧- العمل على استخدام الطرق الحديثة في عمليات الري كطريقة الرش والتنقيط لأنهما توفران كميات كبيرة من المياه.

٨- الاستعمال الاقتصادي مهم جدا فعليه يجب تقليل كميات المياه المستهلكة في الصناعة حيثما أمكن ذلك ويجب ان تستعمل الصناعة الطرق الجافة للإنتاج.

٩- التوعية المستمرة للمواطن بضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المائية سواء للاستخدام المنزلي أو الصناعي أو الزراعي أو غيرها.

١٠- تعزيز شبكة السدود والخزانات المائية الطبيعية والاصطناعية ببناء السدود وخزانات اخرى لغرض توفير خزين مائي وطني وعربي من مصادر المياه السطحية والجوفية وغيرها يمكن استخدامه عند الضرورة والحاجات الطارئة.

١١- وضع سياسة مائية عربية شاملة تساهم فيها كل الدول العربية، لتبني إدارة مائية متكاملة متطورة وعملية على جميع الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تقوم على استخدام امثل وواقعي للمياه بدون تبذير وإهدار للمياه مع استخدام واستثمار وسائل الإعلام لهذا الغرض.

المصادر والمراجع

١. محمد احمد السامرائي نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيوني سلسة افاق (رقم ٢٥) دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ٢٠٠١.

٢. إسماعيل عبد سليمان، السياسات المائية لدول حوض الفرات وانعكاساتها على النهضة الكردية، مركز كردستان لدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٤.

٣. الصحاف مهدي، الموارد المائية في العراق وصيانتها من التلوث، بغداد، ١٩٧٦.

٤. الخشاب وفيق حسين وآخرون، الموارد المائية في العراق مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٥. الزبيدي محمد عبد الحميد، الأمن المائي العراقي، ط١، بغداد، ٢٠٠٨.

٦. المطلبي نصيف ا. جاسم موقع تركيا الجيو استراتيجي وأهميته للعراق، أطروحة دكتورا، كلية الآداب، جامعة بغداد، بحث غير منشور، ١٩٨٦.

٧. السماك محمد أزهر سعيد، جغرافية الوطن العربي، جامعة الموصل، ١٩٨٥.

٨. السماك محمد أزهر سعيد، الجغرافية السياسية أسس وتطبيقات، مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٨٨.

٩. حمودة نوري التهامي، المنازعات الدولية حول مصادر المياه، جريدة الزحف الأخضر الليبية، العدد ٢٨٢٣ في ١٩٩٢/٥/٢٧.

١٠. محمد احمد السامرائي نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيوني سلسة افاق (رقم ٢٥) دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ٢٠٠١

١١. صبحي مجدي، مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف، مركز السياسة الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٢.

١٢. عبد العزيز غالب ناصر، سد اليسو التركي واثر على الامن البيئي للعراق، مجلة البيتية العراقية الجديدة، ط١، بغداد، ٢٠٠٦.
١٣. سعيد محمد السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج والكويت، دار المعرفة، ١٩٩٢.
١٤. عباس فاضل السعيدي، منطقة الزاب الصغير في العراق، مصدر سابق ١٩٧٠.
١٥. جبار أسامه وآخرون، دراسات في الأمن المائي، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، جامعة المستنصرية، العدد السابع، ١٩٩٨.
١٦. غ.س شاه بازيان استخدام الموارد المائية في العراق لتنمية الاقتصاد الوطني، ترجمة محمد كامل عارف، معهد الدراسات الشرقية اكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٠م
١٧. سعيد حسين الحكيم، حوض الفرات في العراق، رسالة ماجستير (غير منشور)كلية الآداب جامعة بغداد ١٩٧٦.
١٨. جون وتر بيري المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط "كتاب المياه في العالم العربي: افاق واحتمالات المستقبل، أبو ضبي ١٩٩٨.
١٩. جابر إبراهيم الراوي، القانون الدولي للبحار وفق لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ مع دراسة على الخليج العربي، أطروحة دكتورا، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بحث غير منشور ١٩٨٢.
٢٠. الخشاب وفيق حسين وآخرون.
٢١. وفيق حسين الخشاب، احمد سعيد حديد، ماجد السيد ولي مجمد، الموارد المائية في العراق، مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٣.
٢٢. الرمضاني مازن إسماعيل، العدد العربي في السياسة الدولية (الكوابح) مجلة أفاق عربية، تشرين الأول، السنة الثامنة عشر، ١٩٩٣.
٢٣. جان خوري واخرون، الامن المائي العربي، المؤتمر الفني الدوري الثامن، الخرطوم: ١٩٨٨/٩.٥ منشورات اتحاد المهندسين الزراعي العرب دمشق، ١٩٩٠.
٢٤. السبعاوي عزام، إبعاد مشروعات جنوب شرق (غاب) في الأمن القومي العربي، مركز الدراسات التركية، الموصل، ١٩٨٨، العدد ١–٣، ١٩٨٨.
٢٥. مظلوم جمال وآخرون، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، بيروت، ١٩٩٤,١٥.
٢٦. السير ويليم ويلكوكس، تقرير عن ري العراق، ج١ تعريب ونشر مديرية الري العام، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٣٧م.
٢٧. كزار لطيف هاشم وزميله، الجماهيرية العظمى دراسة في قوة الدولة، مركز دراسات الكتاب الأخضر، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٥.
٢٨. خوري جال وآخرون، الموارد المائية في الوطن العربي، مركز العربي للدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (المساد)، دمشق، ١٩٩٠.
٢٩. جابر إبراهيم الراوي، القانون الدولي للبحار وفق لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ مع دراسة على الخليج العربي، أطروحة دكتورا، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بحث غير منشور ١٩٨٢.
٣٠. كالي اليشع، المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية، ترجمة رنده حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١.